



Distr.
GENERAL

A/47/179
S/23846
27 April 1992
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الأمم المتحدة

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن

السنة السابعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون

البند ٣٩ من القائمة الأولى*

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي

والتجاري والمالي الذي

فرضته الولايات المتحدة

الأمريكية على كوبا

رسالة مؤرخة في ٢٤ نيسان/أبريل
موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه بيان صادر عن وزارة خارجية جمهورية كوبا ردا
على بيان أدلى به رئيس الولايات المتحدة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بشأن بلدي (انظر
المرفق) .

وأرجو أن تتفضلوا باتخاذ اللازم نحو تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما
وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البند ٣٩ من القائمة الأولى ،
ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ريكاردو الاركون دي كيسادا

السفير

الممثل الدائم لكوبا لدى

الأمم المتحدة

. A/47/50

*

270492

270492 270492 (٩٢)٥٠٦٣١ 92-18242

المرفق

بيان صادر في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٢
عن وزارة خارجية جمهورية كوبا

في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٢ أدلى جورج بوش ببيان أعاد فيه تأكيد عزمه على القيام بزيادة تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا .

ويأتي هذا البيان في وقت يصبح فيه الانتقاد الموجه ضد هذه السياسة العدائية أوضح من أي وقت مضى بين قطاعات كبيرة في الرأي العام العالمي ، علما بأن أحد أهداف البيان الرئيسية هو عرقلة جهود من يعارضون هذه السياسة .

والغريب أنه في الوقت الذي تزداد فيه قوة المعارضة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ، فيما بين الرجال والنساء والمنظمات الرسمية وغير الحكومية بشكل يمثل أكثر اتجاهات الرأي شوعا ، يدلي رئيس الولايات المتحدة ببيان يتخذ فيه موقفا معاكسا إلى هذا الحد .

والحقائق واضحة إلى درجة جعلت حتى الرسميين في حكومة واشنطن يعترفون بها في ملاحظاتهم العلنية .

ومن الأمثلة الحديثة لذلك البيان الذي أدلى به السيد روبرت غيلبارد ممثل وزارة الخارجية ، في جلسة استماع عقدت في كونغرس الولايات المتحدة في ٨ نيسان/ابريل .

وقال غيلبارد في هذه المناسبة للمشرعين إن "بعض الحكومات" وافقت على أن كوبا ينبغي ألا تتلقى أية معونة ، غير أن "قليلا جدا" أيدوا فرض ما أسماه حصارا على الجزيرة .

وقد أبرز أيضا قرب نهاية عام ١٩٩١ ، الاهتمام المتزايد من جانب الرأي العام العالمي بهذا الموضوع ، عندما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والأربعين إدراج بند معنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" .

وكما يدرك الجميع ، سيفتح باب مناقشة هذا البند في جلسات دورة الجمعية العامة هذه السنة .

وكانت إحدى الحجج التي قدمها وفد الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة السنة الماضية ، كمحاولة لمنع إدراج البند في جدول الأعمال ، هي أن القضية تتعلق بحظر ثنائي - يتسق مع أحكام القانون الدولي - لا حصار .

وحتى مع أن هناك أحكاما عديدة للولايات المتحدة سارية حاليا ومن سنين مضت تبين بشكل قاطع كيف أن البيت الأبيض ما فتئ يحاول توسيع نطاق ولايته فيما وراء إقليمه هو لكي يفرض قوانينه وأوامره ونظمه على كوبا ، فإن ما أعلنه بوش مؤخرا جدا بشأن هذا الموضوع له أهمية فريدة في هذا السياق .

والرئيس لا يبذل أية محاولة ليخفي أنه يعتزم أن يفرض على كوبا نظاما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا يتمشى مع مصالح واشنطن بينما يقوم ودون أن يتورع عن التلميح بالقيام بأعمال انتقامية ضد البلدان التي لا تلتزم بهذه السياسة التزاما شديدا ، بإعطاء نفسه دور قائد حملة صليبية فيما "تواصل حكومتي التأكيد لحكومات العالم أجمع" على ضرورة عزل الجزيرة اقتصاديا .

وفي هذا السياق ، ودون أدنى تردد من الناحية الاخلاقية أو من الناحية الدبلوماسية ، يعلن بوش نيته انتهاك مبدأ حرية البحار المعترف به عندما يذكر أنه أصدر تعليماته لوزارة الخزانة إصدار لوائح تحظر دخول السفن المشتركة في التجارة مع كوبا إلى موانئ الولايات المتحدة .

وهكذا ينتهك رأس السلطة التنفيذية للولايات المتحدة علناً أحكام القانون المعترف بها دوليا والتي بمقتضاها لا يجوز لأية دولة أن تستخدم الضغط أو التهديد أو أي عمل آخر لتقييد حرية السفن التجارية وحرية الملاحة .

وهذا الموقف العدواني بالاقتران مع الأعمال الأخرى في مجال السياسة الخارجية في السنوات الأولى من التسعينات هو دليل آخر على الكيفية التي تفهم بها حكومة الولايات المتحدة ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ، بينما تضيع في الوقت نفسه تحذيرا بأن ما تسعى إليه واشنطن قد يكون هو فرض حصار بحري على كوبا وهو ما قد يكون له نتائج لا يمكن التنبؤ بها .

وهذا يحدث على وجه التحقق في وقت تعلن فيه الشعوب في أماكن كثيرة حول العالم ، وفي تحالف أخوي هائل للشعوب من جميع الأجناس والمعتقدات ، استعدادها للوقوف بجانب كوبا وإرسال - على النحو الذي ذكره الداعون لهذا العمل - ناقلة نفط أو سفينة تحمل أدوية أو مسحوق اللبن لشعبنا الذي يتحمل في صمود وطأة حظر مزدوج ولا سيما الحظر الذي يسعى بوش حاليا إلى زيادة إحكامه باسم فتح قناة بيننا وبين ما يسمى "بالتحول السلمي إلى الديمقراطية" .

إن رئيس الولايات المتحدة يعلم أن السفن التي يحاول أن يمنعها من الوصول إلى كوبا إنما تحمل أغذية وأدوية للشعب الكوبي وإمدادات لازمة ، في جملة أمور ، لتوفير الإضاءة الكهربائية في منازلنا ، ولحصاد محصول السكر ، ولإبقاء نظامنا المدرسي عاملا .

إن وزارة خارجية كوبا ترى أن بيان رئيس الولايات المتحدة الذي طرحته فيه الفكرة التي ورد ذكرها أعلاه قد أدى دون شك الخدمة المتمثلة في إبراز الواقع الوحشي للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي على بلدنا كما أظهر في الوقت نفسه الرئيس بوصفه محرضا علنيا على الأعمال غير المشروعة بشكل فيه انتهاك لقواعد قانونية أضفى عليها الزمن جلالا وتحترمها الحكومات والدول المتحضرة .
